

المعصية في الركعة الاولى والثالثة وطاعة في الثانية
 والرابعة انتهى ونعني الاولين للمراعاة في المعصية
 وقوام سبوكه جذا عن اتصال وقوع النفل بعد المعصية
 بوجوبه مكروهه والتطبيق اما بحمل البدعة على ما علم
 بينه عنه بخصوصه والواجب على صحة الفرض والاشارة
 المستقل للفضيلة او بالحمل على الروايتين وانما
 اعلم **فان قيل** ما قد سبق من ان الكتاب والسنة
 كما في ابي القاسم في الدين وان ما لم يثبت باحد من البدعتين
 فكيف يستقيم قول الفقهاء الدالة الشرعية اربعة
قلنا لا بد للاجماع من استدراك اصلها احكام اوصال
 على الصحيح والقياس من اصل ثابت باحدنا وانما يظهر
 لا منبذ فترجع الاحكام وشبهها اثبات في الحقيقة
 فظهر من بيان ما يدعيه بعض المتصوفة في زماننا
 اذا انكر عليهم بعض امورهم الخالف للشرع ان صوته
 ذلك في العلم الظاهر وانا اصحاب العلم الباطن واذ كان
 فيه وانك تأخذون من الكتاب وانا تأخذ من صاحب محمد
 عليه السلام فاذا انكرا علينا مستورا
 حصل

حصر في السنة والهدى صحتها الى الله سبحانه وانما أخذ
 في الروايات معلومة وتحت شيوخنا نصل الى الله تعالى فيكتف
 في العلوم فلا يخرج الى الكتاب والمطالعة والقراءة
 على الاستاذ وانما الوصول الى الله تعالى لا يكون الا بفض العلم
 الظاهر والشرع وانا لو كنا على الباطل لما حصرنا لئلا نكفر
 بحلال السنة والكرامات العلية من مشاهد الانوار
 وزينة الانبياء الكبار وانا اذا صدر منا مكروه او حرام
 يبرها في النوم بالرؤيا فتم فبها الحلال والحرام وان
 ما فعلنا مما حرم الله حرام لم ننته عنه في المنام فعلنا
 التحلل ونحو ذلك من الترهات كذا الحاد وضلال الرضية
 اذ ذرا للشرعية الحنيفية والكتاب والسنة النبوية
 وعمم الاعتماد عليهما وتجاوز الخطأ والبطلان فيهما
 العباد بالبدعة فلو اجب على كل من يسمع مثل هذه الا
 الباطلة الا تكار على فائدة والحرم ببطلان منها لا يشك
 ولا تردد ولا توقف ولا تلبت والاقنوم من جملة من يحكم
 بالبرزخ عليهم وقد صرح العلماء بانه الالهام ليس من
 اسباب المعرفة بالاصنام وكذلك الرؤيا في المنام خصوصاً

الشريعة الظاهرية بها المعصية
 جمع في كتابه اصل في الروايات النبوية
 حكمه الملك سوادها من السجدة والندى
 فاسيد ما حذر القدر
 فاول